

بنازعه وان لم تكن بيده هوشم الرضا عليه السلام لواءه على عينه شفعوا
 ما الاضا فالسبب كقضى وسع كفاه في الوهاب لا يستحق على شيئا ولا يلزمه تسليم
 شيء اليك فلا يلزمه التوجه للسبب لان المذموم قد يكون صادقا فيما ادعاه ويقصد
 ما يسقط الحق من ادائه او صحت ولو نفي السيد كان كاذبا او اعترافه وادى
 المسقط طول بالسيئة وقدره عنها فذمت الملاحمة الا قبول الجوارح المطلق وان
 اجاب بنفي السبب فعين الخلق عليه ليطابق العيون الجوارح هوشم في الاسلام
 لو شهدت البيعة ان الذي به كان بيده اسي اشهر ط ان يقول مع ذلك فاضاه الخصم
 او حتى كقصد منه او حتى تم تعقل شهادتها ويقصد بها اللدني ويجعل صاحب يد هوشم
 الاسلام مسالة في شخصه فالهذه روضتي فقالت الروضة انما كنت روضتي بل
 روضتي فلان وادام كلامها بيعة فاما تقدم **اصحاب** الشيخ محمد بن الفضل
 الشافعي تقدم بيعة الرجل على بيعة المرأة لان صفة في الطاهر اقول كما قاله
 المتصرف ان شاء الله وان شاء طلعها فكان كصاحب اليد مع غيره والله اعلم
 مسالة لواءه على كل حال فانكر حلف لكل منهما سينا فان رضيت ابيمن واحدة لم
 تجزه وان ادعوا ولكن جهة واحدة كذا ورواها من اسمها لا تجزى الحكم شاهد
 واحد وان رضيت الخصم في الروض مسالة في شخصه في ذلك فادعت امرأة ان
 عقر علي التاهن صداقتها من تركته فانكر وادرك ذلك فاقامت شاهدا او اوردت خلف
 معه قبل بيعة العقد بالشاهدين ٧٨ اصحاب شعاب الذين الملقين الشافعي
 بدت العقد بذلك والحال هذه والله اعلم او لا شك في ان الشكاح اذ من بين
 شاهدين لان المقصود هاتين الصلوات وهو ما قيل فيه الشاهد واليمين بالجملة العقد
 مسالة في صلها اذ من بين وفضله كتب بيها امرأة وصم بها حكم من اقام بيعة ذلك
 صاحب الدين بيعة ان لم عليه رينا فهل تسمع ويلزمه ما شهد به انما **اصحاب**
 شعاب الذين الملقين الشافعي اتسم الرضوي واليمين بما شتمته المرأة فان لم
 تشمل لزم المذموم عليه والله اعلم مسالة شخص بيده مكان ادعى عليه شخص اخر
 اشتره من زيد وظهر بيده مكتوبا شرا بغيره بالشرا والتسلم ثانيا حكم ما
 مع ثبوت المذموم انما ارجع صدور البيع وانظر المذموم عليه مكتوبا شرا بغيره
 من غيره بشرى من ورثة زيد المذموم والتسلم ثانيا حكم به مع ثبوت المذموم
 المذموم الرضوي وادعت روثم الورثة اوصين البيعة من المصوم المذموم وانصل كل من

المشتري ونفذ عليه حكم شرعي فهل يقدم مستند او يكون المقام او يقدم منه
 الشرا السابق ام لا **الجواب** يقدم مستند الشرا السابق لمن زاد عليه بيعة لانها
 ناقله وبيعة صاحب اليد لها مستصحة هوشم بن الخطيب مسالة رجل سرق
 محكوم به ملك عين واخر بيده ملكه محكوم به ملكه والعين في يد مالك فاما تقدم
اصحاب محمد بن الفضل الشافعي اذا ادعى عينا بيد ثالثة وادعى على
 منها بيعة التي شهدت في كتوبه تعارضت وسقطتا وحلف لبيعتها بما اقر
 بالملك لو اصد منها بعد قيام البيعتين قضيه له بها خلافا لقره اذ قيل انما قضى
 له باليد ولا يعلم مسالة في ارباب القضا الفري عن الرازي هل القاض الامام المذموم
 بموجب اقراره وجهان فالفقهاء فيها **اصحاب** محمد بن الفضل ان في ما نقله
 الفري عن الامام الرافعي فلا تستشكل تصوير السارق الذي وعيه وقال الشافعي
 ان جعل هذا على سهل يكون الحكم على الميت اقول الموت وعينه من جهة ان لا يظهر
 فائدة هذا الخلاف اما وجوب اقراره ما اقر به من تركته من عينة او عين فلفه ستاتي
 فيه خلاف وقول ثمان من وجه وصية يوصي بها اقر به من تركته من عينة او عين فلفه ستاتي
 بالاقرار ولا اعتقاد احد خلاف في ذلك ولو سلمنا ذلك لكان في اقراره يسهل على
 وكشوت اما اذ اشته الاقرار في صفة وصية بها من فلا يشك كلام الرازي من جهة ان
 ما انتمناه بموجب اقراره بل يمكن السابق واصحبه الرضا فانما ينظر بموجب
 اقراره ما اقر به الميت في صفة من تركته والظاهر ان مراد الرازي اذا ادعى على رجل
 فاقترع ما قبل الحكم عليه هل جعل عليه او يحتاج الى ارضائه دعوى على العارض وبيعتي
 ان يكون هذا على الرضويين وهذا من جهة لفظ الموصي كلام السني وقال
 الرافي هو ان الوجهان حكم الرافي عن الروايات ولم يرد والمشار في صحيح الصبي
 عملا الاصل الذي لم يظه له معارضه وكان يحسن عن صورة المسالة فان كانت
 فيها ارضاه في سائر ولا يبيعه عليه باقره من صورة القضا بالعلم فان كانت
 فيها اذا كان عليه بيعة باقراره وقامت عملا في كلامه فمهما اذا اراد الموصي
 من جهة الحكم فان حكمت بموجب ما قامت به البيعة او غير هذا والله اعلم مسالة
 في رجل ارضى براه على بركة ناعه لاقه فادعى على المشرى انه ذلك وادعى
 بيعة ابنه من بركة ولدته في ملكه واقام البائع انتم ملكه ابن بركة ولدته في ملكه
 فهل تقدم بيعة البائع او ضم بيده عليه فيما بعد او يقدم بيعة المذموم على المشتري
 المذموم **الجواب** محمد بن الفضل ان في تقدم بيعة البائع لان في الحقيقة

المستدين